

شاهد على الفساد

د. مصطفى الرفاعي وزير الصناعة الأسبق يروى:



بيع الأصول والشركات والأراضي أهدر قدرات البلد الاقتصادية ونفوذها السياسي

والاندماج في الاقتصاد العالمي وتم التوقيع على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وسن قانون الملكية الفكرية وتوقيع اتفاقية الترسير تم كل ذلك بناء على طلب الدول الصناعية العنبرية (أوروبا والولايات المتحدة) ومنظماتها كما تم الإسراع في تنفيذ برامج بيع الأصول المملوكة للدولة طبقاً لبرنامج الخصخصة.. وتشهد أن الدول التي طلبت ذلك تابعت عن قرب تنفيذ حكومة مصر لهذه السياسات معربة عن تقديرها ومباركتها لما قامت به حكومتنا وما قدمه بعض وزرائها واستحدثنا تغييرات براقة لهذا النشاط مثل تحرير الاقتصاد وتحرير الواردات وغيرها.

الاحداث الصحفية عادة ماتحمل اسئلة وعلامات استفهام، ولكن هذا الحديث هو حوار بلا اسئلة اجراء الزميل الكاتب الصحفي عصام حشيش مع وزير الصناعة الاسبق د. مصطفى الرفاعي.. والذى بدأ شهادته على الفساد بقوله: في عام ١٩٩٩ أعلنت المجموعة الوزارية الاقتصادية لحكومة دكتور عاطف عبد ان مصر ستعتمد على الاستثمار الاجنبى المباشر لتحقيق طفرة فى معدلات التنمية الاقتصادية ورواج وخلق فرص عمل كبيرة. منذ تلك التاريخ كانت ولازالت مصر تعانى من مشكلة البطالة وترامت هذه السياسة مع اطلاع شعارات أخرى مثل تحديث الدولة المصرية

كان لهذه السياسات آثار سلبية على الصناعة المصرية ولم تتحقق على أرض الواقع تشارات أجنبية تذكر في مشروعات صناعية يف إلى الاقتصاد المصري. راجه مصر عجزاً متزايداً في الميزانية وفي زان المدفوعات وأضطرت الدولة إلى إصدار دات دولية لها تكلفة وواجهة السداد من سدر في مواعيها وصررت هذه السيدات عن حكومة مصرية والبنك الأهلي وهيئة التبرير زرائب وتبنة بيع ثروات وأصول مصر من كات وراض بعرض توفير أموال للخزانة البيع أصول مصر اضعف من تقل الدولة صادرها وسياساتها ولم يساهم في تطوير سانق القائمة أو في الاستثمار في صناعات بدة طريق التصفية يختلف تماماً عن طريق إماء مصر الأول طريق الاستسهام والثاني يق كفاح يحتاج إلى عمل وقصصيات وشائعات بلد ساخني ويعتمد على إرادات الأسدوسين. فكرة خبيثة ج لها أعدونا سياسات ومتاجرة ورعاية من لة وهو طريق يصلق الإنسان سرى وبرتقى بمستواه وينتج ابن وطني وخبراء على بنائه العالم معلماً جميراً

تحفيض الرسوم الجمركية زاد من ارباح المستوردين ولم يسفر عن خفض اسعار السلع المستوردة واضطربت الحكومة الى البحث عن وسائل لتعويض خسائر حصيلة الجمارك بفرض ضرائب جديدة مثل الضريبة العقارية وإلغاء الاعفاءات الضريبية وزيارة كثير من الرسوم وضم اموال المعاشات الى وزارة المالية. مجموعة من القرارات والقوانين التي صدرت تباعاً دون ان تنجح في تعويض نقص الموارد. توقيع اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية صاحبه توقعات ووعود برادة من الجانب الأوروبي ظن الكثيرون ان مصر ستتحلى برعاية ودعم وعلاقة حميمة من دول الاتحاد الأوروبي وأن الاندماج مع الاتحاد في منطقة حرة مشتركة سينتج عنه إزالة جميع الحواجز والعوائق ليس فقط لحركة البضائع ولكن أيضاً لحركة مواطني الدول ولم يفسر لنا احد اسباب سوء معاملة مطارات اوروبا وسفارات دولها لرعايانا بما في ذلك كبار مسئولينا ولا زال غالباً عنا الدافع وراء ذلك رغم انتنا توقعنا علاقات ودية ورعوية الحقيقة ان السبب هو اختلاف الثقافة بينهم وبيننا فهن شعب طيب وعاطفي وفquer اما هم فيتعاملون مع كل شعب في كل موقف طبقاً لدرجة احتجاجهم وقوتها الطرف الآخر السبب هو انتنا سلمنا كل اوراقنا وسلحتنا لهم ولم يعد لدينا ما يضطرهم الى معاملتنا المعاملة الكريمة اللاذقة بدولة كبيرة لها سيادة صارته تنفذ الى اسواننا والتي مواطنينا مواشرة ويسهولة بل ولهم معاذ بيع مباشرة ولم تعد للدولة المصرية المشروعات الصناعية الكبيرة او غير الصناعية التي تسهل لايامهم وتضطرهم الى السعي تصاري يكون في تحقيق معدلات مرتفعة من اداء في القطاعين الصناعي والزراعي. ادت الواردات ومعظمها من السلع استهلاكية وارتفاعت اسعار السلع الأساسية فاعلاً غير مسبوق مما كان له أسوأ الآثار على الأساسية والاجتماعية وتراجع دور الدولة جعاً كثيراً في الرقابة على المصانع والأسواق سطط الأسعار ولم تصاحب زيادة الأسعار اداة في دخول الطبقية المتوسطة والفقرة اصل الأمر الى اختراق خطير احمد لما اعتبره اعلام احمد اهم عناصر الامن القومي وهو للعام وعذاء الشعب ولم تنجح التبريرات اللامبة في تخفيف حالة عدم الرضا والسطخ في سمات اوساط الشعب المصري والغريب ان وقع كان انخفاض الأسعار عامة نظراً لارتفاع سوم الجمركية او تخفيضها.

سارعت الحكومة المصرية بإصدار قانون تحكيمية الفكرية وتوقع اتفاقات التراسيس بناء على ب الشركات الأمريكية والاتحاد الأوروبي يعودى ان تنفيذ تلك سيكون سبباً هاماً في قيوم تثمارات أجنبية مباشرة وكبيرة وتوقفت ضد شركات الأدوية المصرية عن إنتاج أنوبيدة ثلاثة توفرها للمرضى باسعار مناسبة وصاحب تراجع دور وزارة الصحة في تسعير الدواء تحدث انتعاشة اقتصادية بل تفاقمت الحالة تصادمية بزيادة الدين الداخلي وتوقف التنمية بدقة في قواعد الانتاج التي غابت عنها وله تم تسجيل عدد كبير من براءات الاختراع تجارية بمحفظ براءات الاختراع المصري التابع لجامعة سلطان تكون لهم حقنة ادارة البحث العلمي وللاسف شهدنا استغلالاً شعاعاً لاحقة المرضى في بلدينا للدواء اعرف حتى بالسرطان تكون لهم حقنة

ج حسماوى ٢٠٠٠،
عية مستوردة حتى لو كانت
أدوية لا
يؤدى الى الشفاء ولكن توفرى
خراب البيوت.
بعد عشر سنوات من تنفيذ
النظام الدولى للصناعة
ومؤسساتها المالية لم تشهد
غير عمليات تنموية لصالح الاقتصاد المصرى
شهدت على مئات المصانع الجديدة بالمدن
الصناعية الجديدة المملوكة للقطاع الخاص
افتتاح أبوابها وطررت العمال او سلمت المصانع
لأنفسهم وعرض الكثير من المصانع المصريين
للتزيادات الرهيبة التي طرأت على أسعارها من
الفترات وجبرة والشهادات الأخرى هي مؤشرات
عجز الميزانية وزيادة الدين الداخلى وتزايد أرقام
الواردات عن الصادرات والضغط المتزايد على
الجنيه المصرى.
مصر بلد كبير ولا يمكن ان يكون اقتصادها
اقتصاد خدمات فقط يعتمد على السياحة
والبنوك ودخل المورون في قنطرة السويس هذه
الفكرة يروم لها اعداداً بما يفرض اضفافها
والاجهزة على ركائز الاقتصاد الحقيقة من
إنتاج زراعي وصناعي السياسات التى طبقت
في العقد الاخير ادت بتتابع تصفع بوضوح عن
خطا هذه السياسات وفشلها.

والشروع الوارد من الدول
والمؤسسات الأجنبية شهدنا
شراء انتقاماً لبعض الشركات
المصرية التي تحقق أرباحاً
والتي تملك حصة كبيرة من
السوق المصري المغرض هو
الاسحواز على السوق واحتكاره
ان اسكندرون ضخ أموال في
بناء صناعات جديدة ومتلوية
لتتحقق سياسات التنمية
الصناعية والاقتصادية وعلاج
مشاكل البطالة والفقر ولم يكن
ذلك لصالح المستهلك المصري
حيث لم يهتم الاجانب بإدخال
تقنيات حديثة جديدة أو
تحسين جودة المنتج ولكنهم
اهتموا برفع أسعار المنتجات
والأمثلة كثيرة المالك الأجنبي
يقوم بتحويل أرباحه إلى
الخارج مما يمثل استنزافاً
لرصيد العملة الأجنبية.
تحرير الاقتصاد المصري من
السيطرة الأجنبية كان مطلبًا
وطنياً أجمع عليه الشعب
المصري وقدم تصريحات كبيرة
من أجل تحقيقه ومن أجل
استرداد سيادة مصر على
مقدراتها في زمن انفرد فيه
الاجنبي بثروتنا وعانت فيه
المصريون من الفقر والذل - لا -
تنسى هذه الحقيقة الهامة من
تاریخنا التي قد لا يعرفها
شبابنا ولعلنا نذكر تدخل
الحكومات والسفارات لصالح
الملاك الاجانب وممارسة
الضغوط وتهديدها لحكومة
مصر.

الخارج !!

لرکین بما صافع تحمل الشبکات
تساب جودة الخدمة.
قطاع الموانئ
وصلت شركة دبي للموانئ على
جزء من بناء السخنة الذي أصبح من
موانئها ربحية لها وتعتبر
هي من المرافق الحيوية لاعتماد
كبيراً ولقد ساعت الخدمة في هذا
الإداراته والولاية عليه الى شركة
ومن ذلك المصادر حيت توجد
مقوتين البضائع وفي حركة السفن -
يات التشويين تحولت الى ساحات
موانئ الولايات المتحدة من حيث
يات المتحدة رفضت عرض دبي
للأجانب بلا ضوابط او قيود له
سياسية وأمنية لا يجوز تجاهلها
يبارك ويؤيد هذه السياسات أما
المفكرين ومن المجالس النيابية
جد وهو مؤشر هام لما وصلت اليه
حكومة ومعارضة.

المشاركة المصرية الأوروبية وأهم أهدافها لصالح الاتصال الأوروبي وزيادة حجم السواردات زيادة كبيرة معظمها من السلع الاستهلاكية مما تسبب في زيادة الخلل والعجز في الميزان التجاري وإلحاد الصناعي بالصناعة المصرية (القطاع الخاص) التي أصبحت بفضل هذه السياسات تعاني من خسائر وكساد أدى إلى توقيف نشاط وإغلاق مئات المصانع بال minden الجديدة وهي مصانع حديثة لم تكن تعاني من التقادم وكانت تحقق أرباحاً جيدة ولم تشهد أى دراسات قامت بها وزارة التجارة والصناعة أو هيئة الاستثمار أو البنك المركبة أو اتحاد الصناعات المصرية أو جمعيات المستثمرين أو مراكز الدراسات الاقتصادية عن حالات الاغلاق وأسبابه وأثارها أو علاجها.

يجربني ويحزن كل مصرى أن يدعى ان شراء الأجانب لاصول صناعية قائمة على ارض مصر وهى ملك للمصريين هو أمر نتباها به على انه استثمار أجنبى مباشر يخدم أهدافنا الاقتصادية والتنموية بعد ان استحقنا لكل النصائح

فِدْمَهُ مِنْ

تحقق أرباحاً خيالية، تراجع كبير لاستثماراتها، وأصبحت مهددة ومتضررة من نصبيها من أسهمها، حققت في عام ٢٠١٩، وربح عمليات صادرات قرابة ٣ مليارات، التكنولوجية أصبحت مملوكة لـ "الفرنسية" ولعل هذه التي لم تتوقعها المسيحيين في هذا خصوصاً لهذا الغرض، استحوذت على جماعات التي انفقت على مناصبها، بما يزيد على ٥٠ مليوناً، مما يعكس الصانع بارزة على منصة الشركة، يستخدم الان تراكم بجودة الجيلاتين، بيع تحت علامة "بريات هيريو" فيترك، سهم شركة "كبير منتج الطارات نسر" في الميدان.

التجارة عليها اعتد
المرفق الهام بعد ادا
دبي للمواوى ويشك
صعوبات كبيرة في
كما ان بعض مسـ
تصنيع ولم تعد مـ
ومعروـف ان الـ
للحصول على امتـ
المبدأ.

بيع أراضي مصـ
عواـق وتنبعـات هـا
شهدـنا موكيـبا إـ
الاعـراض من الصـ
فقد جاءـ خافتـا اوـ
حـالة السياسـة المصـ

حكومة اشتـرت
تتصـرـ على
العمـليـات
وصـولاـ إلى
مـصرـيـ الكبيرـ
مارـ حيثـ انـ
معـفـاةـ منـ

جـةـ مرـادـهاـ
علىـ حـسـابـ
مـتسـارـعةـ
نـيهـ مصرـيـ).

عامـ منـ شـبكـةـ
وأـصـبـحـتـ

الصناعة.
اتجهت البنوك المصرية اتجاه مدخرات المصريين لاقراض الدولة بشراء اذون وسندات الخزانة بدلا من توظيفها في الاستثمار المباشر في تمويل مشروعات انتاج صناعية اي ان مدخري المصريين التي شكلت اصل السياسات الحالية من عد كثافتها استخدمت لزيادة جهود الدين الداخلي بدلا من توظيفها لاغراض التنمية.
صدر قانون الضرائب الجديدة الذي حافظ الاستثمار الصناعي بما في ذلك المناطق الصناعية والمناطق الثانية سواء كان ذلك لتعويض عجز الميزانية او استجابة لطبيعة الصنوف وقواعد التنافسية ظل العولمة - فكان هذا القانون اعتبر ردة عن سياسات تشجيع الاستثمار في الصناعة الوطنية التي كان لها الفضل في قيادة قطاع صناعي خاص وطنى يضم ٢٥٠٠ مصنعاً جديداً على أرض مصر بالعشر من رمضان و١٧ أكتوبر والسداد وبنهاية العام وغيرها.
صاحب إلغاء حواجز الاستثمار تخفيض ثم الغاء.
او الأساسية، كانت هناك استثمارات في قطاع البترول والبتروكيماويات الا ان هذه الاستثمارات بدأت منذ قرابة نصف قرن بقوانين خاصة بها ولا علاقة لها بسياسات الاستثمار ولبيدة الحكومات الجديدة وهي استثمارات اعتمدت على اقتسام الارباح الناتجة عن استخراج الغاز والبترول.
استحوذ الأجانب على نسبة هامة من مدخري المصريين وقاموا بتوظيفها طبقاً لسياسات معينة لا تخدم اغراض التنمية الاقتصادية والصناعية وذلك بعد ان سمحت حكومتنا لعدد كبير من البنوك الأجنبية بالعمل في السوق المصري تذكر منها HSBC وباركليز وكريدي أجريكول وبلوم وباريبا وسيتي بن وسوسيتيه جنرال وبنيريوس وأمرو ونوفاساكوتيما كما تم بيع بنك الاسكندرية المملوك للدولة الى الأجانب.
حققت هذه البنوك ارباحاً كبيرة نظراً لأن البنك المركزي يسمح بهامش كبير بين سعر فائدة الودائع وسعر فائدة الاقراض يصل الى ٣٥٪ واقتصر نشاط هذه البنوك على

ن دهبت الاموال

عملية البيع مع ان الطبيعى هو ان يتبع
بمتصفحه الذى بناء وظهوره وأصبح علامه
أرض الواقع.

● خرج المالك المصريون لشركة فيتر
ببيعها الى شركة هيرو الاوروبية وهى
خطوط الانتاج لإنتاج مربات تحمل اسم
ردينة حيث أصبح معظم مكوناتها
وانخفضت فيها نسبة الفواكه ومنتج ا
اسم هيرو بجودة أعلى ولو أنها أقل من
باورينا وبسعر يعادل ٢٥٪ من سعر مربى
باورينا.

● اشتهرت شركة بيرلى الإيطالية كـ
الاسكندرية للإطارات وبعدها أصبحم
للإطارات فى مصر خاصة بعد تراجع حص
فى السوق.

● استحوذت شركة جونسون على
المنزلية رغم أنها عملية
بسقطة للغاية تتضمن

ادارة على غالبية انتاج
الممة ومتاحة وادنت
بتسييد الغرامة لأن
بيان يومين فقط ولأن
من على عقوبة السجن
شكى وارتفاع سعر طن
لى ٧٠٠ جنيه.
للاسممنت هي الشركة
تنتج ٩٦٪ من الانتاج
مت فى مصر مملوكاً
لأمريكية على ملكية
ويهى الشركة الوحيدة
وبهذا استحوذت على
المعروف ان هذه الشركة
كانات

تعمية عاز البروبان في
عيادات مع إضافة
ضئيلة من مادة فعالة.
● قطاع الأدوية عامر
بشركات أجنبية يقتصر
دورها على التعبئة وبيع
المنتج ياسعار باهظة لا
يقوى عليها المرضى

المصريون ومعروف أن شركة جلاسكو و
شركة أمون للأدوية.

ويلاحظ ان الأموال الأجنبية التي انتهت
شركات منتقاة من القطاع الخاص وعزم
النهاية في سلسلة العملية الصناعية
المستهلك الهدف للأجانب هو السوق ا
وهو سوق أصبح متاحاً لهم بدون استد
منتجاتهم ذات المنشأ الأوروبي تدخل م
الحارق.

حققت الشركات الصناعية الاجنبية
بالاستحواذ على سوق الثمانين مليون
الصناعة المصرية التي تراجع يومياً
(تقديرات الحكومة للسوق الان ٥٠٠ مليار

قطاع الاتصالات

استحوذت شركة انجلزية على نصفي
اتصالات المحمول بشراء شركة كلير المص

لـ**الأجانب بدون ضوابط**

أسوأ قرار للحكومة

سويفت
معظم
تكررت
ج دون
سودية
باتها
لة من

شركات فرنسية مثل
الزيادي.

صنع لاجهزة تكيف
المصري الى مجموعة
سعار خدمات الصيانة
بالسوق المصري.

جريدة جروب حصة حاكمة
تريلكس السويدية
إدارة ومن المعروف أن
شركات القليلة التي
الانتشار في السوق
كبير من هذا السوق
ببر من اكبر شركات

في اتجاه العناصر
للاجانب والخروج
به من أرباح مالية في

الرفاعي: أين ذهب الأموال القادمة من الخارج؟

من الواجب علينا ان نقرأ ما
حدث على ارض الواقع وان نرى
نتائج تطبيق حزمة السياسات
التي املأها الغرب لتحقيق
مصالحه عشنا ولا زلنا نعيش
هذه الخدعة الكبيرة بعد مضي
عشر سنوات على توقيع هذه
الاتفاقيات أملأا في قدول
استثمارات أجنبية كبيرة الى
الصناعة في مصر.

نرج عن قانون الاستثمار
العربي والأجنبي الذى صدر عام
١٩٧٨ توطين اموال المصريين
العاملين بالخارج وبالدول
البتروولية واستثمارها فى بناء
٢٥٠٠ مشروع صناعى بالمدن
والمناطق الصناعية التي اقامتها
الدولة مزودة بالمرافق استفادت
من حواجز الاستثمار فى
الصناعة ومن الاعفاءات
الضرورية كلها مصانع جديدة
على ارض مصر بينما مصريون
استجابة لسياسة تشجيع
الاستثمار واستثمرموا فى
مشروعات إنتاجية استفادت من
الضروريات كلها مصانع جديدة
على ارض مصر بينما مصريون
استجابة لسياسة تشجيع
الاستثمار واستثمرموا فى
السوق المصرى الكبير.

رغم تنفيذ السياسات السابقة
ذكرها وفتح الباب للاستثمار
الأجنبي بلا قيد فإنه لم يتحقق
اي من التوقعات والادعاءات
التي اطلقتها الدول الغربية
وتناولتها الاوساط الحكومية
المصرية اي لم تر استثمارات
اجنبية هامة في الصناعة
المصرية تضيف الى التنمية
الصناعية او التكنولوجية سواء
كان ذلك في الصناعات الثقيلة

الرفاعي

أسئلٌ

- استحوذت ٧ شركات أجنبية على الأسمدة بشراء شركات مصرية بجريمة الاحتكار إلا أنها لم تأتِ فقيمتها غير مؤثرة ولأنها تمثل قانون منع الاحتكار المصري لا كما هو الحال في القانون الأممي الاستewart من ٢٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ وبهذا أصبحت الشركة القومية الوحيدة المملوكة للدولة والتي المحلي وأصبح ٨٨٪ من إنتاجها للشركات الأجنبية.
- استحوذت شركة جارديان على الشركة المصرية للزجاج المسطح المنتجة للزجاج المسطح في مصر سوق الزجاج المسطح المصري وكانت مملوكة بالكامل للعمال العاملين تحقق أرباحاً كبيرة.

- استحوذت شركة سستلة على الأيس كريم في مصر بشراء الشركات المصرية المنتجة له وهذا السوق وضاعفت أسعار الماء تحسين جودته ودون أي تطوير.
- أشتغلت شركة المراعي بالتصنيع بيتي للألبان ومشتقاته واستحوذت على شريحة ٥٠% من السوق المصري كما استحوذت دانون على شريحة أخرى من سوق الحليب ولها أكبر حصة في السوق كاريبي.
- بيعت شركة ميراكو أكبر صنفية التي كان أول قراراتها رفع لزبادة الإنتاج مستغلة وضع الشاشة وأخيراً باع شركة أوليميك (٥٢%) من أسهمها إلى شركة بحيث تكون لها الأغلبية وحق شركة أوليميك جروب هي من نجحت في التطوير والتتوسيع المصري حيث أصبح لها نصف للأجهزة المنزلية أي أنها تتصدر الصناعات الهندسية المصرية.
- وخطورة هذه الظاهرة تكمن في الناجحة المصرية التي بيع مصانع هذا النشاط مكتفين بما يحق